في المثالين المذكورين والا لكان لفظ نحو لعوا اذ لا نحو لها مع بل اذا اريد حصر مجيء
فعل صفة في المثالين فعمم او لا جواز اسكانه العين في كل فعل اسما كان او صفة
بقوله ونحو ابل وبلز يجوز فيه ابل وبلز ثم خصص ثانيا اتيانه فعل
في الصفات بالمثالين المذكورين بقوله ولا ثالث لهما هذا ما ذكروه واحق
ما ذكرناه او لا ونؤيده ما ذكره الرضي في شرح السبعيات من انه اجمع البصريون
على انه لم يات على فعل من الاسماء الا ابل ومن الصفات الا بلز وجملي الكوفيون
اطلاقا الاسماء البتة وهي لحاصرة فقد اتفق الفريقان على اقتصار فعل على
هذه الثلاثة هذا ما ذكروه ثم ما نقل من نحو ابد يمكن انه لم يثبت عندهم
او لا يكون بطريق الاصالة او لا يكون فصيحا ومراده ببيانه اللغة الفصيحة
واما قولهم بلزم ان يكون لفظ نحو لعوا قد فوت على لانه الا فراد الذهنية ليتعلم
اعم من هذين المثالين وانه لم يوجد في الخارج منها غيرهما فقوله ونحو ابل
وبلز بالنظر الى الافراد الذهنية وقوله ولا ثالث لهما اشارة الى انه لم يجد في الخارج
منها غيرهما وبعضهم فقول بعدم انه لم يجز اسكان العين في شيء مما جاء على
فعل الا في ابل وبلز بمعنى انه جاء على فعل كثير من الالفاظ لكن لم يجز اسكان
العين في شيء منها غير ابل وبلز وذكر الامام حكم ثم ايجب بكسر الحا وضم الباء
بانه من الدخل ولو لم يثبت ايجب بكسرتين عنده كيف يمكنه الحكم بالدخل
هاهنا والتضعيف الذي ذكره بعضهم تكلف ردي فتعين الحمل على ما ذكرناه
وهذا ايضا ضعيف لانه لو كان المراد ذلك لنا قض كلام المصنف فانه قوله ونحو
ابل وبلز يجوز فيها بل وبلز بتصريح بانه كلاما كان على فعل بكسرتين يجوز فيه
الاسكان وقوله ولا ثالث لهما على هذا التفسير يدل على انه لا يجوز الاسكان
الا في ابل وبلز وهل هذا الا تناقض بين ولا يرد هذا على التفسير الذي ذكرناه
اولا لانه حاصله انه بين انه كلما كان على فعل بكسرتين يجوز فيه الاسكان ثم
اشار الى انه لم يجئ على فعل الا لفظان وهذا لا فساد فيه كما عرفت وانما كلما
جاء بكسرتين على زعم هذا القايل كالابط والجبك والابد يجوز فيه الاسكان

فكيف

كيف يصح هذا الحكم واما حكم المصنف بالدخل فبناء على اللغة الغير الفصيحة وهي
الجبك بكسرتين فانه قلت ما تريد بالفصيح وباي شيء تعلم انه غير فصيح و
غيره فصيح قلت المراد الفصاحة اللفظية فانه الفصاحة قسمان راجع
الى المعنى وهو خلوص الكلام عن التعقيد وراجع الى اللفظ وهو ان يكون اللفظ
على السنة الفصحا الملوفة بحيث تم ادوروه استعمالهم لها اكثر وان لو تصفحت
كلامهم صفحة بعد صفحة واستقريت كتبهم ورقا بعد ورق لا تكاد تجد الجبك
بالكسرتين الا قليلا وتجده بالضمتين كثيرا ونحو قفل يجوز فيه قفل على رأي
ابي عمرو ويسر اي نحو قفل بالسكون يجوز فيه قفل بالضم لحجي عسر ويسر بالضم
في عسر ويسر بالسكون فانه الضم فرع السكون فيهما لقلة الاستعمال بالضم و
كثرته بالسكون والا كثرون لا يجوزون ذلك اذ لا يحصل منه الغرض وهو التخفيف
مع جواز ان يكون الضم والسكون في عسر ويسر بالاصالة وكان الاخفا كان استعمالا
والرواية عن حمزة ابنية جعفر وقنبر وبرثن ودرهم وقطر القياس يقتضي
ان يكون المرتجل على المجرد ثمانية وارجعوا بنا اذ هو الحاصل من ضرب اثنين عشر في
الاربعة التي هي حوال اللام الاولى لكن لم يات الا ما ذكره للاستثقال والجعفر
النهر الصغير والقنبر الزنبور والبرثن مخلب الاسد والقطر ما يصاد فيه
الكتب وامثلتها من الصفة سهلك للطويل ودفلس للحقا وقمع
للطويل وهبلع للاكول وسبطر للطويل الممتد اعلم انه في ثبوت فعل بكسر
الفا وفتح اللام بحثا لان درهما معرب وهبلعا انما يكون رباعيا انا قلنا
باصالة الها وانا قلنا بزيادتها كما هو مذهب ابي الحسن فلا وسيتحقق ذلك
في ذي الزيادة ان شاء الله تعالى وزاد الاخفش واحلا وهو مخدب واما نحو جندل
وعلبط فقوا في الحركات على ما في بابه جنادل وعلابط اي اختلفوا في بناء
فعلل بضم الفا وفتح اللام فاثبته الاخفش وروى مخدبا بفتح الدال للتنوع
من الجراد ويسوبر ويربوع بالضم فهو كبرثن وروى الفراء الخطبا وبرثما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)